مقدمـــــة

يلقى موضوع حماية البيئة اهتماما متزايدا من قبل مختلف العلوم و التخصصات من بينها علم الاقتصاد و المحاسبة و علم الإيكولوجيا و علم القانون بحيث تساهم هذه العلوم بتنوعها واختلاف مناهجها في إعطاء تفسير متعدد الجوانب لمفهوم حماية البيئة و كيفية الاعتناء بها و المحافظة عليها و صيانتها.

إن مشكلة حماية البيئة ظهرت على المستويين الوطني والدولي في مرحلة زمنية متقاربة و لقد تجسد ذلك المجهود الدولي في المؤتمرات المتعددة التي خصصت لدراسة الأوضاع البيئية .

إن البيئة ليست مشكلة تلوث صناعي فحسب بل إنها بقضاياها و مشكلاتها لها أبعادها الهامة المتجاوزة لحدود التعامل السطحي معها ، باعتبارها تهم أكبر الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا ، و بالتالي يظهر إهتمام الدول بالأوضاع البيئية على المستويين الدولي و المحليمن خلال إعتمادها لسياسات تأخذ بعين الإعتبار ضرورة الحفاظ على المكونات البيئية بمختلف أنواعها التي تضررت من جراء ظهور الآثار السلبية للتقدم الصناعي و قد تجسد هذا المظهر على تبيني التشريعات الوطنية مسلكا موحدا في هذا المجال حيث يمكن أن نعثر في هذا الصدد على إطار عام يكرس هذه الحماية و يأخذ التسمية التي يمكن أن تكون موحدة و هي قانون حماية البيئة و إلى جانب ذلك نعثر على آليات تشريعية تتولى تكريس هذه الحماية في شتى المجالات .

obeikandi.com

غير أن هناك دول واجهت المشكلة البيئية منذ البداية فزودت نفسها بالوسائل المناسبة التي تسمح لها بالتكيف مع المظاهر المعقدة للبيئة و مسايرتها في تطوراتها المختلفة ، مثل ما تعتمده الجزائر في مجال حماية البيئة من خلال وضع مخططات وطنية و محلية لمكافحة المشاكل البيئية و تعتبر الدول التي عرفت بوادر الثورة الصناعية هي السباقة لمواجهة المشاكل المطروحة في هذا المجال ، و يعود ذلك لكونها متضررة بشدة من تدهور الأوضاع البيئية أو لكونها منتجة للوسائل التكنولوجية لمواجهة هذه الظاهرة ، لكن هذا لا يعني أن الدول النامية بما فيها الجزائر لا تهتم بالبيئة بل مازال اهتمامها بها متخلفا بحيث تسعى الجزائر إلى إعادة الاعتبار للبيئة و محاولة حل مشكلاتها المؤثرة سلبيا على رهانات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على صحة الإنسان.

إن الدراسات القانونية المتعلقة بحماية البيئة تشغل حيزا كبيرا لا يستهان به ضمن مختلف العلوم و التخصصات ، ذلك لأن الدراسات القانونية المتعلقة بموضوع البيئة تشمل التنظيم الإداري للهياكل المشرفة على قطاع البيئة ، و كذا عملية وضع مجموعة قواعد منظمة للبيئة ، وكذا تدخل السلطة المختصة لقمع كل مخالفة للقوانين و التنظيمات البيئية.

والمتأمل للمنظومة البيئية الجزائرية يلاحظ مدى ثراءها بالقوانين التي تكرس الحماية للبيئة و للأوساط الطبيعية لذلك إتبعنا في هذه الدراسة مجموعة من المناهج العلمية بغرض التوصل لدراسة شاملة بحيث إعتمدنا المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف

ظاهرة حماية البيئة و دراسة ما تحويه من خصائص و مفاهيم علمية بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي لابد من إستعماله حتى ندخل في عمق الموضوع و نصل لتفصيل أكثر في مجال حماية البيئة من خلال تحليل عمل ووظائف الهيئات الكفيلة بعملية الحماية و النظام القانوني لحماية البيئة و بالتالي ما مدى نجاعة التشريعات الجزائرية في حماية البيئة ؟

و هل الهيئات المخولة بحماية تعمل فعليا على تحقيق و تكريس هذه الحماية ؟

و ماهي الإجراءات التي تتبعها الجزائر حاليا لحماية و ترقية البيئة ؟

إن مفهوم البيئة يعد أحد الجوانب اللصيقة بحياة الإنسان الذي عاث مفسدا في أرجائها ضاربا بعرض الحائط كل ماتفرضه عليه مبادئ الإنسانية السامية من ضرورة المحافظة على وسطه الذي يعيش فيه، هذا ما أدى بطبيعة الحال لظاهرة خطيرة لم يلتفت لها العالم إلا عندما زاد وطؤها و بدأت مظاهرها تجلو و تؤثر بصورة سلبية على حياة كافة الكائنات على وجه الأرض بالأخص الإنسان و نقولها بكل تأسف التلوث الذي أصبح ظاهرة العصر إن صح التعبير ، و نظرا للعلاقة التي تربط الإنسان بالبيئة أصبحت تصرفاته تتسم بالوحشية و من منا ينكر بروز المشكلة البيئية خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين متزامنا ذلك مع الثورة

الصناعية و الصراع بين الدول من أجل ابتكار التكنولوجيات للأسبقية و امتلاك القوى .

يكتسي موضوع حماية البيئة في ظل التشريعات الجزائرية أهمية بالغة تتجلى في المحافظة على الوسط البيئي من التلوث خلال انعدام سياسة بيئية رشيدة و ذلك من خلال الاستيعاب الخاطئ لمفهوم حماية البيئة الذي كان ينظر إليه أنه عائق للتنمية ، و بالتالي وجب تحقيق تجانس عقلاني بين البيئة و التنمية .

و يعود السبب الرئيسي لاختيارنا لهذا الموضوع و إعطاء حقيقة البيئة في الجزائر و ذلك من خلال التعرض لمجموعة القوانين التي تحمي البيئة و المتتبع لتركيبة الموضوع يلمس فيه مساع جدية وجديرة بالاهتمام و بالأخص الآليات الحمائية و الجزائية الردعية التي تسلط على كل مخالف للتشريعات البيئية . و كذلك الهيئات التي هدفها الرئيسي و الوحيد هو حماية البيئة من كل خطر قد يداهم توازنها الإيكولوجي.

ويعود أيضا الغرض من هذه الدراسة هو إثراء الدراسات القانونية ببعض الاجتهادات التي قد تلاقي نقدا بناءا بغرض تقويمها و جعلها أكثر صوابا ، و إثراء المكتبة القانونية بموضوع يعد من مواضيع الساعة.

يتناول موضوع البحث الموسوم" بحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري" دراسة الإطار العام لحماية البيئة بحيث لا يخرج الموضوع عن الأحكام الواردة ضمن قانون حماية البيئة متنقلين بين دور

علاجي و دور وقائي لمكافحة الأضرار البيئية. متدرجا على ثلاثة مراحل لا يخلو أحدها من الأهمية عن الآخر من حيث الترابط والمساهمة في تسلسل الأفكار حيث ورد الموضوع في بدايته شاملا لعموميات و تعريفات فقهية و قانونية للبيئة ، من خلال إعطاء ماهية للبيئة و الذي تعد مثابة جانب مساعد للتعرف على ظاهرة العصر .

أما الجانب الثاني أو الشق الثاني جاء ليعرف بأهم الهيئات الكفيلة سواء المركزية أو المحلية التي تسعى إلى حماية البيئة والقضاء على المشكلات التي من شأنها المساس بهدؤها أو الإخلال بتوازنها .

أما الجانب الثالث فيتناول الآليات و الوسائل القانونية لحماية البيئة باعتبارها هدف رئيسي تسعى السياسة البيئية إلى تحقيقه لتفادي كوارث بيئية و من هذه الآليات الترخيص و الحظر و الإلزام .

و تتطرق أيضا في هذا الفصل إلى الجزاءات الإدارية المترتبة عن مخالفة الإجراءات القانونية الكفيلة بحماية البيئة بحيث يضع المشرع الجزائري هذه الوسائل الردعية التي يواجه بها مخالفو التشريعات البيئية مثل سحب التراخيص و الإخطار ووقف النشاط والعقوبة المالية .و إلى جانب هذه الجزاءات نجد الجزاءات الجنائية والمدنية التي ؟ أولاها المشرع الجزائري بمنظومة قانونية متفرعة بين

مختلف القوانين البيئية أين نلاحظ بروز دور القاضي الجنائي والمدني أكثر في هذا الجانب مع غياب دور القاضي الإداري في توقيع العقوبات إلا أن المتتبع للجزاءات الإدارية يجدها أنها ذات صبغة إدارية بحتة تعمل على إبراز دور الإدارة في تفعيل توقيع الجزاء على مخالف للتنظيمات البيئية.

obeikandl.com